لجنة حماية الصحفيين الدولية تطالب بإلغاء قانون حقوق الصحفيين العراقي وتصفه بـ "الكابوس"

بغداد/ المدى

طالبت لجنة حماية الصحافيين الدولية أمس الخميس، بإلغاء قانون حقوق الصحافيين الذي أقره مجلس النواب العراقي شهر آب من العام الماضي ٢٠١١، واعتبرت أن القانون لا يوفر أي حماية جدية للصحافيين ويفرض قيودا على تحديد من ينطبق عليهم صفة الصحافي كما يتضمن قوانين عراقية سابقة، واصفة القانون بأنه "كابوس قانوني للصحافيين".

وقال منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة محمد عبد الدايم في بيان صدر عنه وتلقت المدى نسخة منه، إن "قانون حماية الصحافيين العراقي لا يرقى إلى مستوى المعايير الدولية لحرية التعبير، ويجب إلغاؤه فورا"، معتبرا أن "البرلمان العراقي أقر هذا القانون في آب من العام الماضي نتيجة ضغوط تعرضت لها الحكومة لإجراء إصلاحات في قطاع الإعلام".

وأضاف عبد الدايم أن "الاستعراض الذي أجرته لجنة حماية الصحافيين يظهر أن القانون لا يوفر أي حماية جدية للصحافيين ويفرض قيودا على تحديد من ينطبق عليهم صفة الصحافي وعلى كيفية الوصول إلى المعلومات وطبيعة التصرف بها"، لافتا إلى أن "مجموعة محلية معنية بحرية الإعلام وهي جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق رفعت دعوى للطعن بدستورية القانون وطالبت بإلغائه أمام المحكمة الاتحادية العليا بعد أن دخل القانون حيز النفاذ في تشرين الثاني الماضي".

وأكد عبد الدايم أن "أبحاث لجنة حماية الصحافيين تظهر أن القوانين العراقية السابقة ما زالت تنطبق على الصحافيين إضافة إلى القانون الجديد"، مبينا أن "من بين تلك القوانين قانون العقوبات لسنة ١٩٦٩ الذي يجرّم التشهير، وقانون المطبوعات لسنة ١٩٦٨ الذي يسمح بسجن الصحافيين لمدة تصل إلى سبع سنوات إذا ما أدينوا بتهمة إهانة الحكومة".

وأعتبر منسق برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة أن "القانون يقصر عن توفير الحماية للصحافيين، وما فعلته الحكومة هو مراكمة قانون سيء الصياغة فوق قانونين أقدم عهدا يقيدان الحريات الصحافية"، واصفا القانون بأنه "كابوس قانوني للصحافيين".

وتعتبر لجنة حماية الصحفيين منظمة مستقلة و تأسست في العام ١٩٨١ ومقرها نيويورك، وتعمل على حماية حرية الصحافة في العالم ورصد حالات الانتهاكات ضد الصحفيين و الصحافة و تنشر تقريراً سنوياً عن الهجمات التي يتعرض لها الصحفيون في العالم.

وكان مجلس النواب العراقي أقر خلال جلسته الـ١٧ من السنة التشريعية الثانية التي عقدت في العاشر من شهر آب للعام الماضي ٢٠١١، بالأغلبية مشروع قانون حماية الصحافيين، كما صادقت رئاسة الجمهورية، في ٢٥ من الشهر نفسه على القانون، وأكدت أنه سيكون نافذا اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وأنجز مجلس النواب العراقي القراءة الأولى لمشروع قانون حقوق الصحافيين في (٢٨ آذار من العام الماضي ٢٠١١)، في صيغته التي أعدها مجلس شورى الدولة خلال العام ٢٠٠٧، بعد أن رفعته نقابة الصحافيين العراقيين إلى البرلمان منذ أكثر من ٣ سنوات، ويتضمن ١٨ مادة تتعلق بآليات تأمين العاملين في الوسط الصحافي.

ونص القانون في مادته الثالثة "على أن تلتزم دوائر الدولة والقطاع العام والجهات الأخرى التي يمارس الصحفي مهنته أمامها، تقديم التسهيلات التي تقتضيها واجباته بما يضمن كرامة العمل الصحفي".

كما اكد القانون في مادته السابعة أنه "لا يجوز التعرض إلى أدوات عمل الصحفي إلا بحدود القانون"، مبينا أن المادة التاسعة تنص "على معاقبة كل من يعتدي على صحفي أثناء تأدية مهنته أو بسبب تأديتها بالعقوبة المقررة لمن يعتدي على موظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها".

وتشير المادة الـ١١ من القانون على أن "يمنح ورثة كل من يستشهد من الصحفيين (من غير الموظفين) أثناء تأدية واجبه أو بسببه راتباً تقاعدياً مقداره (٧٥٠) ألف دينار عدا ما يمنح للشهداء الآخرين من الامتيازات، كما يمنح الصحفيون (من غير الموظفين) الذين يتعرضون إلى إصابة تكون نسبة العجز (٥٠٪) بالمئة فأكثر أثناء تأديته واجبه أو بسببه راتباً تقاعدياً مقداره (٥٠٠) ألف دينار.

كربلاء: توزيع ٦٢ مليونا على دور الرعاية الاجتماعية

بغداد/ المدى

كشف مكتب مجلس النواب في كربلاء، أمس الخميس، عن تسلمه حصة المحافظة من منحة البرلمان البالغة ٦٢ مليون دينار تمهيداً لتوزيعها على دور الرعاية الاجتماعية في أقرب فرصة، وفي حين عد الحصة "قليلة"، أكد سعيه الحصول على مبالغ إضافية بسبب كثرة عدد تلك الدور مقارنة بالمحافظات الأخرى.

وقال مدير المكتب، عباس الكمبر، في تصريحات لوكالة السومرية نيوز إن "أعضاء كتلة كربلاء النيابية اجتمعوا مع إدارات دور الرعاية الاجتماعية لتوزيع حصة المحافظة البالغة نحو ٦٢ مليون دينار على دورهم"، مشيراً إلى أن "المبلغ سيقسم على هذه الدور بعد التشاور مع إداراتها لمعرفة طبيعة احتياجها ومشاكلها".

وأضاف الكمبر، أن "لدينا العديد من الدور التي تختص بالأيتام والمسنين والعاجزين"، لافتاً إلى أن "نواب كربلاء سيطلعون على طبيعة عمل تلك الدور ليتم تقسيم المبلغ في ضوء حاجة كل منها".

وكانت رئاسة مجلس النواب خصصت الاثنين الماضي ملياري دينار عراقي منحة مالية للمحافظات، قسمت بحسب النسب السكانية لكل واحدة، على أن تدفع لمكاتب المجلس فيها ليتولى توزيعها.

وأوضح الكمبر، أن "كتلة كربلاء النيابية تسعى للحصول على مبالغ إضافية لدعم دور الرعاية الاجتماعية في المدينة"، واصفاً ما خصص لكربلاء من منحة البرلمان بـ"القليلة، لأنها تضم عددا أكبر من هذه الدور مقارنة بالمحافظات الأخرى".

وذكر مدير مكتب مجلس النواب في كربلاء، أن "الكتلة تحاول مناقلة بعض الأموال التي خصصت للمحافظات التي تضم عدداً محدوداً من دور الرعاية الاجتماعية".

يذكر أن دور رعاية المسنين والأيتام في كربلاء تضم العشرات من المستفيدين الذين يتخذون من هذه الدور ملاذاً لهم، في حين تؤكد إدارات هذه الدور عجزها عن استقبال أعداد إضافية بسبب ضيق مبانيها وقلة تخصيصاتها المالية.

شركة الاتصالات العامة تخفض أجور الإنترنت

بغداد/ المدى

قرر مجلس إدارة الشركة العامة للاتصالات والبريد تخفيض اجور استخدام الانترنت في المنظومة اللاسلكية لتصبح ٢٤٠ دينارا في الساعة، بدلا من ٢٥٠ دينارا سابقا. وقال مدير قسم الهواتف اللاسلكية جاسم رحيم في تصريح لوكالة الفرات نيوز إن "هذا التخفيض أصبح ساري المفعول حاليا، وقد قامت كوادر منظومة الإدارة والسيطرة اللاسلكية ببرمجة هذا التخفيض في نظام الاحتساب الخاص بالمنظومة، وسيتم احتساب تلك الأجور حسب الدقائق". مضيفا إنه "تم تفعيل خدمة تحويل الرصيد لهواتف المنظومة اللاسلكية الوطنية بما يخدم مشتركي المنظومة".

وأوضح رحيم أن "طريقة التحويل من خلال ضغط إشارة المربع ثم الرقم ٩ والمربع مرة أخرى، وبعده الرصيد المطلوب تحويله، ثم مربع، وبعدها الرقم المطلوب التحويل له، وضغط زر الاتصال".

مشيرا الى أن "أجور التحويل تبلغ ١٠ دنانير عن كل تحويل، وبإمكان المشترك تحويل أي مبلغ كان". مبينا أنه "بإمكان مشتركي المنظومة اللاسلكية الوطنية استقبال المكالمات الواردة في حال انتهاء فترة صلاحية بطاقة التعبئة، خلاف ما كان سابقا.

العمل تعتبر تخصيصاتها من الموازنة غير كافية

بغداد/ المدى

أعتبر وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي، الخميس، ان التخصيصات المرصودة لوزارته ضمن الموازنة العامة غير كافية.

وقال الربيعي لوكالة البغدادية نيوز، إن "التخصيصات التي رصدت لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية غير كافية لتغطية التزاماتها في شبكة الحماية الاجتماعية". وأضاف أن "المبلغ المرصود للشبكة بلغ ١٣٧ مليار دينار، وهو يغطي ٩٨٠ الف عائلة بينما الاحتياج الذي رفعته وزارة العمل الى وزارة المالية هو مليون و ١٧١ الف عائلة لاستحصال الموافقة عليه".

وأوضح الربيعي أن هذه المبالغ "تأتي في اطار سعينا لتوسيع قاعدة الشمول، فالتخصيصات المالية موجودة وحديثنا كان عن توسع الشمول". وكان وزير العمل والشؤون الاجتماعية نصار الربيعي قد اكد في تصريحات سابقة إن التخصيصات المرصودة لشبكة الحماية الاجتماعية تغطي ٩٨٠ ألف عائلة، مشيرا الى ان مشكلة العمالة الاجنبية في العراق من اهم روافد البطالة.

أمانة بغداد ترفع ٥ آلاف تجاوز في ٢٠١١

بغداد/ المدى

اكدت امانة بغداد رفعها لاكثر من ٥ الاف تجاوز تجاري وصناعي وزراعي من شوارع وساحات العاصمة بغداد خلال العام الماضي ٢٠١١.

وذكرت مديرية العلاقات والاعلام في بيان تلقت وكالة (الفرات نيوز) نسخة منه أمس الخميس ان "عام ٢٠١١ شهد رفع اكثر من٥ الاف تجاوز صناعي وتجاري وزراعي ضمن قاطع (١٤) دائرة بلدية ضمن حدود امانة بغداد حاصل على شوارع وساحات العاصمة بغداد في جانبي الكرخ والرصافة". واوضحت أن "التجاوزات التي تم رفعها خلال عام ٢٠١١ هي اكشاك ومسقفات ومحال تجارية شيدت على اراض للدولة وتجاوزات على ارصفة الشوارع من الجنابر والبسطيات التي تسلب حق السابلة في السير على الارصفة".

واضاف أن "عملية الرفع شملت لوحات الاعلان المتجاوزة على ضوابط وتعليمات الامانة في نصب اللافتات الى جانب تجاوزات بيع الاغنام والمواشي والذبح العشوائي في الشوارع العامة ومداخل الاحياء السكنية والتجاوز على الحدائق العامة".

منوهةً الى أن "الهدف الرئيس من ازالة التجاوزات هو الحفاظ على جمالية ونظافة العاصمة التي شوهتها هذه التجاوزات والحملات مستمرة لحين القضاء على هذه الظاهر.

مواطنون في كربلاء يشكون من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي

كربلاء /آكانيوز

اشتكى سكان محافظة كربلاء أمس، من الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي مبينين انه عطل حياتهم اليومية وخصوصاً أصحاب المعامل والمحال التجارية والبيوت السكنية التي تعيشُ شتاءً مظلماً دون أي حراك حكومي لتحسين هذه الخدمة الضرورية.

وقال المواطن أبو جليل المعمار لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): "نعاني منذ عدة أسابيع من انقطاع التيار الكهربائي في أحيائنا السكنية ولم نلمس حتى الآن تحرّك الدوائر الحكومية المسؤولة للتخفيف من هذه المعاناة التي كتمت على انفاسنا وعطلت حياتنا اليومية".

وأضاف المعمار وهو صاحب محال للنجارة، "لقد سبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر بضغوط نفسية للعوائل الكربلائية وخسائر مادية لأصحاب المحال والمعامل الصناعية التي تعتمد كلياً على الكهرباء في عملها"، مبيناً أنّ "خدمة التيار الكهربائي في تراجع مستمر ودائم الانقطاع عن أحياء ومركز المدينة المقدسة".

وبدا التذمّر واضحاً على المواطنة أم صلاح التي تسكن حي العامل؛ بسبب سوء التيار الكهربائي الذي "لا تراه إلا لحظات في بيتها وقد يستمر بالانقطاع لأيام مستمرة" بحسب قولها؛ مبينة في حديثها لـ (آكانيوز) أنّ "خدمة التيار الكهربائي ضرورية جداً للحياة اليومية؛ إلا أنّها تزداد سوءاً وليسَ هنالك من حلول جذرية لهذه الأزمة".

وطالبت أم صلاح ككثير من مواطني المدينة؛ "الحكومة المحلية في كربلاء بإعادة تجربة الاعتماد على المولدات الأهلية كما كان في فصل الصيف؛ وتزويدها بالوقود المجاني لحلّ مشكلة الكهرباء التي تمثل عصب الحياة".

وتنتظر محافظة كربلاء ١٠٨كم جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد، في الأيام القادمة إنجاز محطّة كهرباء الخيرات الغازية التي تم العمل بها في العام الماضي؛ ويمكن أن تقلل من مشكلة انقطاع الكهرباء عن المدينة التي تشهد توسعاً عمرانياً وزيادة في أعداد الساكنين والزائرين على حدّ سواء.

ويؤكّد المواطن سمير عباس علي من سكان حي العسكري بكربلاء؛ بأنّ "الأحياء الفقيرة والبعيدة بالمحافظة تواجه المعاناة اليومية بانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود بدائل أخرى خصوصاً مع ارتفاع أسعار الوقود وأجور المولدات الأهلية وعدم مقدرة العديد من العوائل الكربلائية الفقيرة على تحمّلها".

وتابع حديثه لـ (آكانيوز)، "نأسف فعلا لهذه المشكلة التي لم تجد الحكومة العراقية حتى الآن حلولا جذرية لها؛ وكان بإمكانها الاعتماد على الشركات الأجنبية والاستثمارية لإنهائها وإرحاتنا من معاناتنا ونحن نعيش أيام شتائية مظلمة".

وشهدَ العام الماضي خروج مظاهرات شعبية حاشدة في مختلفة أنحاء البلاد مطالبة بتحسين الخدمات الضرورية للمواطنين العراقيين وعلى رأسها الكهرباء.

وأوضح رئيس لجنة الوقود والطاقة في مجلس محافظة كربلاء؛ زهير صامد؛ في تصريحه لـ (آكانيوز) بأنّ "سبب انقطاع التيار الكهربائي المستمر عن كربلاء عائد لقلة الحصة الكهربائية المخصصة للمحافظة خصوصاً في الأيام الأخيرة"، مطالباً "الحكومة الاتحادية بزيادة حصة كربلاء من الكهرباء لتخفيف معاناة المواطنين

حقوق الإنسان تتعهد بالتقصي عن أي معلومة تصلها بشأن المعتقلين

بغداد /المدى

اكدت وزارة حقوق الإنسان العراقية، امس الخميس، استعدادها للتقصي عن أي معلومة بشان اعتقال أي شخص عبر فرقها الرقابية، مبينة أن الوزارة ستكون في اتصال مباشر مع ذوي المعتقلين لمتابعة اوضاع معتقليهم في السجون.

وقال المتحدث باسم الوزارة كامل امين في حديث صحفي إنه "بإمكان ذوي اي شخص يعتقدون بأنه تم توقفيه مراجعة قسم الشكاوى في مقر الوزارة لإدراج المعلومة اللازمة للتقصي عن حالة الاعتقال".

واوضح أمين أن "وزارة حقوق الانسان لديها فرق تتقصى الحقائق وتتأكد من كل المعلومات، وتكون مع اتصال مباشر مع ذوي الشخص المعتقل في اي مكان"، مبينا أن "أبواب الوزارة مفتوحة أمام الجميع لتقديم اي شكوى بخصوص المعتقلين".

ونشرت منظمة هيومن رايتس ووتش، الأحد الماضي، تقريرا قالت فيه إن "العراق يعود إلى الاستبداد ويتعثر في طريقه للتحول إلى دولة أمنية"، كما اشارت الى ان "السلطات قمعت بقسوة خلال العام ٢٠١١ حرية التعبير والتجمع عبر الترهيب والضرب واحتجاز الناشطين والمتظاهرين والصحفيين".

وجدد امين "تأكيد وزارة حقوق الانسان على أن جميع المعتقلين في العراق موقوفون في سجون معروفة ولا يوجد شيء اسمه سجون سرية".

كما لفت تقرير المنظمة الى "العثور على سجن سري، في شهر شباط/ فبراير الماضي، تديره قوات تابعة للحكومة العراقية يتم فيه تعذيب المعتقلين".

ونفذت القوات الامنية في تشرين الاول/أكتوبر الماضي حملة اعتقال تزامنت مع اعلان الحكومة الكشف عن احباطها مخططا للاستيلاء على السلطة في العراق يقوده "بعثيون" وعناصر من "الجيش العراقي السابق"،اذ شملت عمليات الاعتقال اكثر من ٦٥٠ شخصا حسب احصاءات مستقلة.

الأمم المتحدة تنوي إنشاء ١٠٠٠ وحدة سكنية للنازحين في بغداد

بغداد/ المدى

كشف وزير الهجرة والمهجرين العراقي امس الخميس، عن انه في اطار برنامج اعادة النازحين المحليين في العراق الى اماكنهم الاصلية، سيتم انشاء اكثر من الف وحدة سكنية للنازحين في بغداد.

وتسبب تصاعد عمليات العنف، وتردي الاوضاع الامنية في شتى مدن العراق، وتعميق المشكلات السياسية، بنزوح عدد كبير من المواطنين ولجوء غالبيتهم الى مدن اقليم كردستان، وهناك٤٠ الف عائلة تقيم في مدن كردستان لجأت من شتى المدن العراقية، الى جانب هجرة مئات الآلاف الى خارج البلاد.

وقال دينار الدوسكي لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) امس ان "واحدة من الخطط الرئيسة لوزارة الهجرة تتمثل في تشجيع غالبية العائلات التي نزحت من مدن العراق الى اقليم كردستان، على العودة الى مناطقها الاصلية، ولهذا الغرض تقوم المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة بالتنسيق مع الحكومة العراقية لاتخاذ اجراءات بهدف انجاح العملية".

واشار الى انه "خلال اليومين الماضيين قامت الحكومة العراقية رسمياً بتأمين قطع الاراضي المطلوبة لبناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في حدود محافظة بغداد وأطرافها".

وبيّن الدوسكي ان "الدور السكنية المزمع انشاؤها، ستشيد كل واحدة منها على مساحة من الارض تبلغ ١٠٠ م، تتألف من غرفتين وصالة داخلية، وتبلغ تكاليف كل دار ٨-١٠ آلاف دولار اميركي" مبيناً ان "المبالغ المالية الخاصة لانشاء الوحدات السكنية ستخصص من ميزانية المفوضية العليا للاجئين التابعة للامم المتحدة، وسيصبح المشروع خطوة مهمة لاعادة العائلات النازحة الى مناطقها الاصلية".